**المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**

**من نحن؟**

 المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مؤسسة وطنية تضطلع من خلال مديرياتها ووحداتها الفنية والإدارية بتعزيز حقوق ومتابعة أوضاع ما يقارب مليون ومئتي ألف شخص من ذوي الإعاقة في كافة المناطق في الأردن.

**ما هو التشريع الأساسي الذي يعمل المجلس بموجبه ويسعى لضمان تنفيذه؟**

قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017، وهو من أكثر التشريعات تَميُّزاً باعتراف المعنيين والخبراء والمنظمات والهيئات الدولية المتخصصة؛ لما تضمنه من مفاهيم حقوقية متقدمة في تعريف الإعاقة والعنف وما اشتمل عليه من نصوص منسجمة مع مبادئ وأحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قوامها مناهضة التمييز، بالإضافة إلى أنه يحدد بوضوح المسؤوليات والأدوار لكل جهة حكومية في ظل مبدأ التضمين الكامل.

**ما هي أبرز الأولويات التي يعمل عليها المجلس؟**

عمل المجلس على إعداد 4 استراتيجياتٍ وسياسات وطنية لترجمة قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة : وهي:

* الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج التي تسعى لتحويل منظومة التعليم في الأردن إلى الشمول والدمج الكامل للطلبة ذوي الإعاقة في بيئة مدرسية دامجة وداعمة وآمنة؛
* الاستراتيجية الوطنية لبدائل دور الإيواء، وتهدف إلى إنهاء الخدمات الإيوائية وإخراج الأشخاص ذوي الإعاقة من المؤسسات الإيوائية إلى أسرهم البيولوجية أو الممتدة (أقاربهم) أو إلى أسر حاضنة، مع تقديم حزمة خدمات دعم ومساندة وتعزيز لمنظومة الخدمات المجتمعية؛
* الاستراتيجية الوطنية لتصويب أوضاع المباني القائمة والمرافق العامة، وتهدف إلى تقييم وضع المباني المنشأة قبل عام 2017 الذي صدر فيه القانون، ووضع حلول لجعل هذه المباني مهيأة وممكنة الوصول باستقلالية وخصوصية للأشخاص ذوي الإعاقة؛
* الاستراتيجية الوطنية للسياحة الدامجة، حيث تهدف إلى جعل الأماكن السياحية والأثرية والخدمات والمرافق ذات الصلة مهيأةً للأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال توفير متطلبات إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية والأشكال الميسرة، بما في ذلك توفير المعلومات والبيانات الخاصة بالسياحة والآثار بصيغ مهيئة مثل طريقة بريل والطباعة الكبيرة والصيغ الصوتية والصيغ الإلكترونية ولغة الإشارة، وكذلك توفير نماذج تحاكي القطع الأثرية التي يصعب لمسها باليد ليتعرف من خلالها السائح الكفيف.

ما هي أبرز مهام المجلس؟

 يقوم المجلس بثلاث مهام رئيسية يتفرع عن كل واحدة منها حزمة من المهام التفصيلية. ومهام المجلس الرئيسية هي:

1. تقديم الدعم الفني والمعرفي للجهات الحكومية وغير الحكومية لتنفيذ قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتشريعات ذات الصلة، ويتفرع عن هذه المهمة مهام عديدة من بينها:
* الإشراف على المشاريع العامة لضمان أن تكون مهيأة مثل مشروع الباص السريع في مدينة عمان وبين عمان ومحافظة الزرقاء، حيث تم تنفيذ هذا المشروع وفقاً لمتطلبات إمكانية الوصول، وتم شراء حافلات مهيأة للأشخاص ذوي الإعاقة؛
* الإشراف على جعل مرافق وخدمات مطار الملكة علياء الدولي مهيأةً للمسافرين والقادمين والعاملين ذوي الإعاقة؛
* الإشراف على جعل مؤسسات التدريب المهني مهيأةً في مبانيها ومرافقها ومناهجها للأشخاص ذوي الإعاقة؛
* الإشراف على تهيئة مناطق نموذجية في محافظة عمان مثل منطقة جبل الحسين ومنطقة جامعة اليرموك في إربد والبتراء والعقبة؛
* إجراء مسوحات نوعية في مناطق محددة في الأردن لتقييم وضع الخدمات وواقع الإعاقة، حيث تم تنفيذ مسح نوعي على مستوى العالم باستخدام أسئلة مجموعة واشنطن المطولة في لواء الكورة في محافظة إربد في شمال الأردن؛
* الإشراف على تهيئة مرافق وخدمات الجامعات الحكومية، مثل مشروع تهيئة الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك في الشمال وجامعة مؤتة في الجنوب.
1. رصد مدى التزام الجهات الحكومية بتنفيذ قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال استبانات وتحقق ومقابلات وتشاور مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ثم إصدار تقرير يصف واقع الحال ويضع التوصيات، ويتم إرسال نسخ منه لرئيس الوزراء والبرلمان وتتم متابعة تنفيذ التوصيات مع الجهات الحكومية.
2. رسم السياسات وضمان أن تكون الاستراتيجيات الوطنية شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث قام المجلس بمراجعة الاستراتيجيات الوطنية للمرأة، والحماية الاجتماعية، والسكان، والصحة الإنجابية، وكبار السن، وتم تضمينها محاور لتكون شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة.

هل لدى المجلس شراكات مع الجهات غير الحكومية؟

 لدى المجلس العديد من الشراكات الدولية والمحلية تعكس ما اكتسبه من ثقة وما لديه من خبرة، ومن هذه الشراكات:

1. الشراكات الدولية:
* الشراكة مع الوكالة الإيطالية للتعاون الدولي في مشروع يهدف الى تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة النفسية وتحسين خدمات الصحة النفسية وجعلها دامجةً وضمن المجتمعات المحلية وممكنة الوصول للجميع؛
* شراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لتنفيذ المرحلة التجريبية من خطة العمل المتفرعة عن الاستراتيجية الوطنية للتعليم الدامج؛
* الشراكة مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي (KOIKA) لتقييم وتطوير للغة الإشارة الأكاديمية في التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي، وتحسين نظام تعليم الأشخاص الصم في الأردن، حيث تم  تطوير نحو 2000 مصطلح إشاري أكاديمي جديد من خلال مجموعة من الخبراء الصم في الأردن، وهذه المصطلحات متاحة على موقع سوسل العالمي المتخصص بلغة الإشارة بشكل مجاني للمعلمين والطلبة الصم؛
* الشراكة مع منظمة CBM الألمانية في مشروع يهدف لتعزيز مفهوم وممارسات التنمية المجتمعية الشاملة (CBID)، وذلك من خلال العمل مع جمعيات محلية في 3 محافظات. تم من خلال هذا المشروع إجراء مسحٍ ميداني للوقوف على واقع الإعاقة في المجتمعات المستهدفة وقياس جودة ومدى إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية. كما تم من خلال هذا المشروع تهيئة 20 منزلاً للأشخاص ذوي الإعاقة.
* الشراكة مع منظمة AIDOS الإيطالية في مشروع تعزيز وصول اللاجئين والمجتمعات المضيفة من ذوي الإعاقة إلى الخدمات المتكاملة والشاملة للوقاية والحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. حيث تم تطوير دليل حول العنف المبني على النوع الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة، كما تم تهيئة 3 مراكز إيواء طارئة لضحايا العنف لتكون مستوعبةً للأشخاص ذوي الإعاقة الذين قد يضطرون للجوء إليها.
1. الشراكات المحلية ودعم المبادرات، يقوم المجلس بتقديم دعم فني ومالي للجهات والمنظمات المحلية من خلال 55 مذكرة تفاهم تتجاوز قيمتها 3 ملايين دولار أمريكي، ومن أبرزها:
* الشراكة مع معهد العناية بصحة الأسرة الخاصة بإصدار البطاقة التعريفية للأشخاص ذوي الإعاقة؛
* دعم مشروع تشغيل وتدريب في أماكن العمل للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية بالشراكة مع جمعية سنا لأهالي الأشخاص ذوي الإعاقة؛
* دعم مركز التكنولوجيا المتقدم للحلول الإنسانية لتقديم خدمات المعينات السمعية والأطراف الصناعية من خلال تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد؛
* دعم جمعيات الحسين والشابات المسلمات وروضة الضياء لتقديم خدمات التأهيل والبرامج التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة؛
* شراكة لتقديم الدعم الفني لمديرية الأمن العام بهدف تهيئة عشرة مراكز أمنية في مختلف محافظات المملكة من موازنة مديرية الأمن العام؛
* الشراكة مع الهيئة المستقلة للانتخاب حيث تم بموجبها تقديم الدعم الفني لتهيئة 95 مركز اقتراع للمقترعين ذوي الإعاقة خلال الانتخابات النيابية 2024.

ما هو هدف إطلاق المجلس لجوائز وطنية خاصة ببعض محاور الإعاقة، وما هي هذه الجوائز؟

 أطلق المجلس جائزتين وطنيتين في مجال الإعلام وإمكانية الوصول، والهدف منهما تشجيع الجهات والأفراد على الإبداع والابتكار في الأفكار والمحتوى والمنتجات والمخرجات لتكون محققةً للمعايير الفضلى الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:

1. الجائزة الإعلامية، وتهدف إلى تحفيز الأعمال الإعلامية وتسليط الضوء على أفضل عمل إعلامي يتناول قضيةً أو حقاً من حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بطريقة إبداعية منسجمة مع النموذج القائم على حقوق الإنسان ويحارب الصور النمطية بأسلوب غير تقليدي. الجائزة تتضمن مكافأةً مالية ونشر واسع للأعمال الفائزة في مختلف وسائل الإعلام، وتنقسم إلى 3 مستويات، الأول والثاني والثالث لكل فئة من المنتجات الإعلامية (المرئي والمطبوع والدراما والمسموع).
2. جائزة المباني المهيأة، وتهدف إلى تشجيع الجهات الحكومية وغير الحكومية على جعل مرافقها وخدماتها مستجيبةً لمتطلبات كودة البناء للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك التهيئة المادية والمعلوماتية ومهارات التواصل الفعّال مع الأشخاص ذوي الإعاقة. والجائزة تتضمن 3 مستويات: ذهبي وفضي وبرونز، بحسب مستوى وحجم التهيأة المتوفرة، وتم استحداث مستوى ذهبي، وفضي، وبرونزي، يغطي تشغيل الجهة لأشخاص ذوي إعاقة لديها وتوفير بيئة مهيئة لهم بالإضافة إلى الالتزام بمعايير إمكانية الوصول.